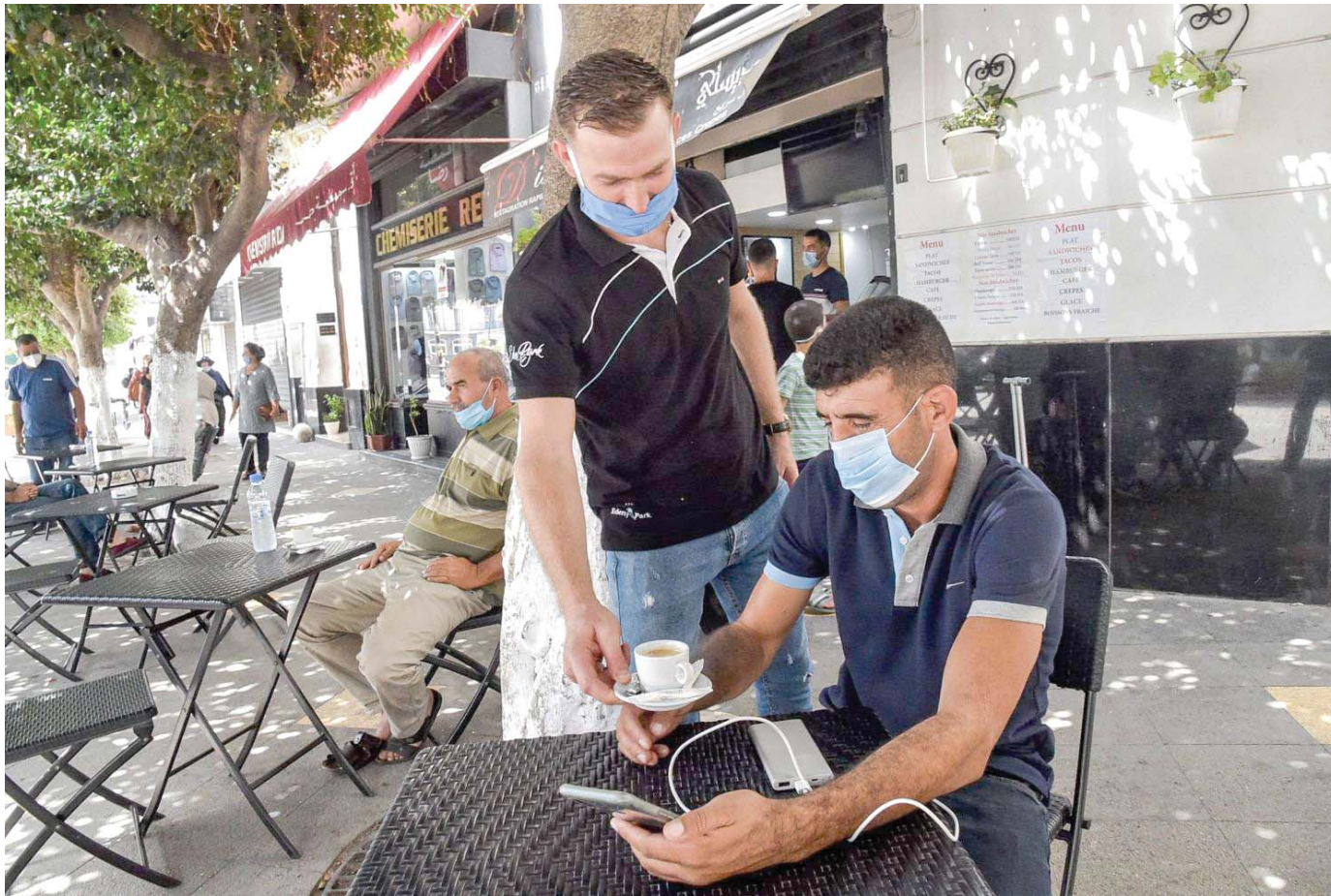


منظمات وطنية تقدم خارطة طريق للنهوض باقتصاد الجزائر

أرباب العمل يطالبون بإصلاح المنظومة الضريبية ومكافحة السوق الموازية



شباب بات بلا عمل

ويتوقع قانون الموازنة العام لسنة 2021 متوسط سعر صرف بـ142 ديناراً مقابل الدولار، و149 ديناراً في عام 2022. ويعود تراجع قيمة الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية حسب متابعين إلى تقلص إيرادات البلاد من النقد الأجنبي جراء الأزمة النفطية المستمرة منذ 2014، إذ يعاني اقتصاد الجزائر تبعية مفرطة لعائدات المحروقات (نصف وغاز) التي تمثل 93 في المئة من مداخيل البلاد من النقد الأجنبي وفق بيانات رسمية.

وكان سعر صرف العملة المحلية في بداية الأزمة النفطية منتصف 2014 يساوي 83 ديناراً مقابل الدولار، فيما تبلغ قيمة صرف العملة المحلية حالياً في السوق الموازية 178 ديناراً للدولار و210 دنانير مقابل اليورو.

المؤسسات الكبرى، معتبرا أن "تشجيع المؤسسات الناشئة أمر مهم، لكن يتوجب معرفة أنها لا يمكن أن تعيش إلا في ظل الشركات الكبرى".

ولفت إلى أن قانون المالية لسنة 2020 هو قانون انتقالي تم إعداده لتجنب الوقوع في وضعيات مستحيلة التسير، ولكنه توقع عجزاً في الموازنة، لاسيما مع نسبة نمو ضعيفة، واقترح في هذا الشأن اللجوء إلى القرض السندي والإدماج الضريبي مع تسطير إستراتيجية للخروج من التبعية للطلب العمومي.

وتتم الجزائر بأزمة اقتصادية على أكثر من جبهة حيث شهدت العملة المحلية "الدينار" مؤخراً تراجعاً غير مسبقاً ما تسبب في ارتفاع كبير في أسعار العديد من المواد الاستهلاكية ما أثر على القدرة الشرائية للمواطنين.

هذا الوضع يخلق نوعاً من الإحباط في وسط الأعمال بشأن الضرائب".

أما رئيس الجمعية الوطنية للمستشارين الجبائين أبو بكر سلامي فقد شدد بدوره على "ضرورة إصلاح العلاقة بين دافعي الضرائب والإدارة الجبائية" وانتقد ما أسماه بـ"عدم استقرار النصوص التشريعية للقطاع الجبائي، والنسب المطبقة على المهن غير التجارية الخاضعة من الآن فصاعداً إلى نظام الفرض الضريبي وفق الريح الحقيقي وهي ثقيلة جداً وغير مشجعة".

أما الخبير المالي والاقتصادي عبد الرحمن بن خليفة فقد أشاد بـ"الإعفاءات الموجهة للمؤسسات الناشئة وللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، لكنه في المقابل دعا إلى "إجراءات تحفيزية بالنسبة إلى

في مجال الخدمات والمنشآت كالرسم على النشاط المهني الذي يموت البلديات، في حين أن العديد من المتعاملين يعانون من نقص في التجهيزات الضرورية للقيام بنشاطهم (الطرقات والربط بشبكتي الغاز والماء وغيرها).

وخلال لقاء نظمه المنتدى بالتعاون مع خبراء ومهتمين بالشأن الاقتصادي دعا مندوبون إلى "ضرورة إصلاح النظام الجبائي الوطني الذي شجّع نمو الاقتصاد الموازي".

وذكر المدير العام المساعد لشركة "ساتيراكس" المختصة في صناعة المنتجات الإلكترونية والكهرومنزلية والهواتف النقالة جمال قديم عن "أسفة لأن نموذجنا الجبائي غير مشجع للمؤسسات لأن مجموع الرسوم والضرائب يفوق نصف عائداتها، وأن

تزايدت ضغوط الأوساط الاقتصادية الجزائرية مطالبة الحكومة بتسريع الإصلاحات لدفع النمو في ظل الأزمة الاقتصادية الحادة، حيث قدمت منظمة أرباب العمل خطة لدعم الاقتصاد تتضمن أولويات إصلاح المنظومة الجبائية ومكافحة السوق الموازية لاستعادة دور الشركات في دعم النمو، في وقت تشهد فيه عوائد الطاقة والعملة المحلية هبوطاً قاسياً.

ولفت المتحدث إلى أن السوق الموازية تستحوذ على ما يعادل 60 مليار دولار من حجم الاقتصاد، وهو أكبر عائق أمام تحقيق نمط اقتصادي نزيه وشفاف، وأن الحكومة مطالبة بإيجاد البات حقيقية لاستقطاب تلك الأموال إلى القنوات الرسمية.

ويسعى الرئيس الجديد للمنظمة العمالية محمد سامي علفي منذ تسميته على رأسها في يونيو 2019 إلى ترميم الصورة القائمة التي علقها بتكبر تجمع رجال المال والأعمال في البلاد بعد ثبوت ضلوع عدد من رموزها في قضايا فساد فتحت بشأنها تحقيقات أمنية وقضائية.

وشهد الاقتصاد الجزائري شللاً كبيراً خلال السنوات الأخيرة، فإلى جانب تهاوي أسعار النفط التي أثرت على أكبر مصدر لمداخيل البلاد، حيث نزلت المداخيل من 60 مليار دولار في 2013 إلى 27 مليار دولار في 2020، تضرر الاقتصاد من جهة أخرى من تداعيات جائحة كورونا التي عرقلت مخطط حكومة الرئيس عبدالمجيد تبون إلى جانب تدهور مناخ الأعمال بسبب الفساد المالي والإداري الذي اكتشف بعد اندلاع أحداث الحراك الشعبي في فبراير 2019.

صابر بلدي
صحافي جزائري

الجزائر - قدم رئيس الكونغرس الجزائري لارباب العمل خارطة طريق للنهوض بالاقتصاد المحلي وتحسين مناخ الاستثمار في البلاد في ظل الأزمة الخائفة التي يعرفها الاقتصاد الجزائري، حيث تضمنت مطالب الإصلاح مكافحة السوق الموازية التي تستنزف المنظومة الرسمية وإقرار إصلاح جبائي لتحفيز الشركات.

واقترح رئيس أكبر تنظيم عمالي لرجال المال والأعمال في الجزائر محمد سامي علفي على الحكومة مجموعة من المبادرات والحوافز لدعم الاقتصاد المحلي المتضرر من تهاوي أسعار النفط وتداعيات جائحة كورونا، ومن ضمن هذه الاقتراحات إقرار عفو جبائي لفائدة الشركات الاقتصادية الخاصة.

سامي علفي

ندعو إلى عفو جبائي
لتحفيز دور الشركات
في دفع الاقتصاد

وكان رئيس الكونغرس الجزائرية لأرباب العمل قد عبر لوسائل إعلام محلية عن أمل الأعضاء في عفو جبائي لإنقاذ المؤسسات الخاصة ومساعدتها على استعادة دورها في دعم الاقتصاد.

وقال "تأمل أن يتم تعديل قانون المالية بقانون تكميلي يترجم الإرادة السياسية والتزامات الرئيس، لاسيما ما تعلق منها بالتخفيض الجبائي والغاء الرسم على النشاط المهني".

وأضاف "مثل هذه الإجراءات من شأنها السماح باستقطاب السوق الموازية التي تمثل منافسة غير نزيهة وعملاً يهدد استقرار المؤسسة فضلاً عن التخلل بانتشغال كبير للمؤسسات التي تواجه صعوبات بسبب تباطؤ وتيرة الاقتصاد المحلي".

بنك ساب السعودي يعلن اكتمال الاندماج مع بنك الأول

وتزايد زخم اندماج المصارف في السعودية، وأواخر العام الماضي وافق البنك الأهلي التجاري، أكبر بنك سعودي من حيث الأصول، على شراء منافسته مجموعة سامبا المالية مقابل 15 مليار دولار، في أكبر عملية استحواذ مصرفية هذا العام.

ويعد دمج البنوك عنصرًا مهمًا في مبادرة "رؤية 2030" لولي العهد الأمير محمد بن سلمان لتنويع الاقتصاد السعودي بعيداً عن النفط من خلال خلق رواد محليين في صناعات أو خدمات مثل القطاع المالي.

الاندماج راجع كافة الجوانب لمعرفة المزايا، واستثمار الفرص لتقديم عرض أكثر تنافسية

وسبق أن ذكر موقع إكسפורت بزنس غروب في تقرير نشره في مايو الماضي أنه بفعل تراجع أسعار النفط منذ 2014، لجأ عدد من البنوك الخليجية إلى هذه العمليات لتعزيز مرونتها وقدرتها على التكيف في مواجهة مختلف التحديات.

وأوضح التقرير أنه في حين أن معظم المحللين لا يتوقعون الكثير من النشاط في الصفقات على المدى القريب في المنطقة، إلا أنه يمكن لبعض المصارف أن تعتبر الاندماجات وسيلة لتوحيد الموارد وتحسين الكفاءة.

الرياض - أعلن المصرف السعودي البريطاني "ساب" الأحد اكتمال اندماج مع بنك "الأول"، لتأسيس ثالث أكبر بنك في السعودية.

وذكر ساب، في بيان على موقعه الإلكتروني، أنه تم دمج جميع المنتجات والخدمات لجميع العملاء، لافتاً إلى أن هذا التكامل "يجمع نقاط القوة في كلا البنكين تحت عرض مصرفي مطور، يتناسب مع طموحات النمو لمملكة متجددة".

وأضاف أنه "منذ الاندماج القانوني في يونيو 2019، شهد الاندماج مراجعة كل جانب من جوانب أعمال البنكين لمعرفة أفضل المزايا، واستثمار الفرص لتقديم عرض أكثر تنافسية".

ومثل ذلك أول اندماج مصرفي منذ عقدين، بين البنك السعودي البريطاني والبنك الأول، لإنشاء ثالث أكبر مؤسسة مالية في البلاد، في حين شهدت قطر أول اندماج بين بنك بروة وبنك قطر الدولي.

وجاء في البيان أن "ساب يقدم اليوم أكثر العروض اكتمالاً في مجال مصرفية الشركات بالمملكة لدعم النمو في جميع جوانب الاقتصاد، من أصغر الشركات إلى أكبرها، وحتى تمويل أكبر مشاريع البنية التحتية".

ولفت البنك إلى أنه سيعمل على تعزيز شراكته مع مجموعة "إتش. أس. بي. سي" لتوفير الوصول إلى شبكة مصرفية دولية لا مثيل لها، مع إدخال معايير جديدة في الخدمات الرقمية بالمملكة.

عام 2019 بين بنك أبو ظبي التجاري، ثاني أكبر بنك في الإمارة من حيث الأصول، وبنك الاتحاد الوطني في دبي، ومصرف الهلال في أبوظبي.

وأُسفرت الصفقة الرسمية حينها عن تحول الكيان المندمج إلى ثالث أكبر بنك في الإمارات، مع أصول تقدر بحوالي 114.4 مليار دولار.

ستاندر أند بوزز
معرض إكسبو دبي،
إلى جانب تعافي سوق
النفط، سيدعمان النمو

وفي نفس السنة، شهدت السعودية أول اندماج مصرفي منذ عقدين، بين البنك السعودي البريطاني والبنك الأول، لإنشاء ثالث أكبر مؤسسة مالية في البلاد، في حين شهدت قطر أول اندماج بين بنك بروة وبنك قطر الدولي.

وبينا قد يصعب الحفاظ على هذا المعدل من عمليات الاندماج والاستحواذ، يشير مسؤولو الصناعة إلى أن الانكماش الاقتصادي المستمر قد يحفز المزيد من الاعتماد عليها في بعض الأسواق.

وعلى الرغم من الاندماج الأخير في دولة الإمارات والذي جمع 48 بنكا وهي 27 مؤسسة أجنبية و21 محلية، كانت تعاني من ارتفاع مفرط في عدد البنوك، ومن المرجح أن يشهد القطاع المزيد من عمليات الاندماج والاستحواذ.

وتواجه الاقتصادات الخليجية الأصغر حجماً مثل سلطنة عُمان والبحرين الأزمة الصحية التي أثرت عليها على ما يبدو.

بطء التعافي الاقتصادي يضغط على البنوك الخليجية

وفي حين تتقدم برامج التطعيم، فإن ثمة مخاطر بسبب السلالات المتحورة من فيروس كورونا المستجد.

وستؤثر هذه العوامل على جودة أصول البنوك ومن المتوقع أن تزداد الغروض المتعسرة، فضلاً عن التداعيات على الربحية، إذ من المتوقع أن يمتد عدد من البنوك بخسائر في 2021.

وتابع التقرير "نعتقد أن الإجراءات التي طبقها معظم البنوك المركزية في المنطقة داعمة للسيولة لكنها لا تمحو مخاطر الائتمان أو تقلصها في ميزانيات البنوك.

وأشار التقرير إلى أن "تكلفة المخاطر ستظل مرتفعة في أعقاب قفزة بنسبة 60 في المئة خلال 2020 مع تجنب البنوك مخصصات تحسباً للمزيد من الضغوط".

ويؤكد مصرفيون أن البنوك الخليجية، التي عززت احتياطياتها الرأسمالية في أعقاب الأزمة المالية العالمية، لكنها لم تعد تملك السيولة السابقة مع قيام الحكومات بسحب بعض ودائعها لسد عجز الميزانيات، وهو ما كشف عن ترابط العلاقة بين الحكومات والبنوك عندما تتراجع أسواق السندات، وهو ما حصل خلال أزمات انهيار أسعار النفط وعند مواجهة الجائحة الصحية.

وحاولت الحكومات الخليجية مواجهة ضغوط دعم القطاع المصرفي بإدماج عدد منها في خطوة لتوحيد الموارد وتحسين الكفاءة.

وكان هذا الاتجاه بارزاً في دولة الإمارات التي شهدت أكبر اندماج في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تضغط تداعيات الوباء وتهاوي أسعار النفط على المصارف الخليجية بفعل تأثرها ببطء تعافي القطاعات المنتجة، ما أثر على جودة أصولها وفاقم مخاطر تعثر القروض، فضلاً عن تكلفة الإجراءات التي اتخذتها البنوك المركزية الخليجية لتعزيز السيولة والتي لا تخفي مخاطر الائتمان.

دبي - قالت وكالة ستاندر أند بوزز للتصنيفات الائتمانية إن التعافي الاقتصادي من أزمة فيروس كورونا في منطقة الخليج الغنية بالنفط سيكون بطيئاً، ما سيؤثر سلباً على القطاع المصرفي بالمنطقة.

وعانت دول الخليج من ركود حاد العام الماضي مع تضرر قطاعات حيوية غير نفطية مثل الضيافة والتجارة والعقارات من جائحة كوفيد - 19، في حين تأثرت إيرادات الدول من هبوط أسعار النفط.



الوباء يربك نشاط القطاع المصرفي